جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

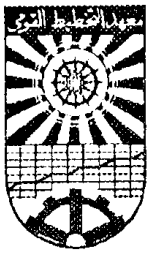

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١١٧)

محددات الطاقة الادخارية فى مصر
دراسة نظرية وتطبيقية

يوليو ١٩٩٨

معهد التخطيط القومى

محددات الطاقة الادخارية فى مصر
دراسة نظرية وتطبيقية

الطاقة الادخارية فى مصر

الباحثون

أ.د. ابراهيم حسن العيسوى

أ.د. أحمد حسن ابراهيم

أ.د. سهير أبو العينين

د. سلوى العنترى

المساعدون

على فتحى البجلاتى

محمد حاكم جهاوى

الباحث الرئيسى ومحرر الدراسة

أ.د. ابراهيم العيسوى

قائمة المحتويات

	رقم الصفحة
مقدمة عامة	د
الباب الأول	١
تفسير السلوك الادخارى فى مصر	
دراسة قياسية للفترة ١٩٧٤-١٩٩٢	
تمهيد	٢
الفصل الأول: استعراض بعض الدراسات السابقة لقياس	٣
دالة الادخار ، مع التركيز على الدول النامية ومصر.	
١-١- أهم الفروض النظرية المفسرة للعوامل المحددة للادخار ونتائج اختبارها فى الدول النامية	٣
١-٢- استعراض بعض الدراسات السابقة لقياس دالة الادخار فى مصر	١٦
الفصل الثانى: منهج مقترح لتفسير السلوك الادخارى	٢٤
فى مصر ومقتضيات استخدامه من البيانات	
٢-١- نموذج مقترح لتقدير المعدلات الكلية والقطاعية للادخار فى اطار المتطابقات المحاسبية للناتج القومى	٢٤
٢-٢- قاعدة البيانات اللازمة: مدى توافرها واتساقها وكيفية معالجتها.	٣٧
الفصل الثالث: نتائج القياس واختبارات تحليل الأهمية النسبية	٤٧
للعوامل المحددة للادخار ومدى حساسيته للصدمات الخارجية	
٣-١- تطور معدلات الادخار فى الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٩٢.	٤٧
٣-٢- تقدير معادلات الانحدار فى النموذج.	٤٩
٣-٣- اختبار جودة أداء النموذج.	٦٠
٣-٤- تحليل الأهمية النسبية للعوامل المحددة للادخار.	٦٦
٣-٥- تحليل حساسية الادخار للصدمات الخارجية	٧٣
الخلاصة	٧٦
هوامش ومراجع الباب الأول	٨٠
ملحق رقم (١): البيانات الأصلية	٨٤
ملحق رقم (٢): تقديرات النموذج	٩١

الباب الثانى ٩٧

الادخار العائلى

نتائج تحليل السلوك الادخارى لعينة صغيرة من المصريين

تمهيد ٩٨

الفصل الأول: خصائص العينة ٩٩

الفصل الثانى: الدخل والانفاق والادخار ١٠١

الفصل الثالث: أشكال وقنوات الادخار والمعلومات ذات الصلة بقرار الادخار ١٠٣

ملاحظات ختامية ١٠٦

ملحق (١) نتائج تحليل عينة الادخار ١٠٨

ملحق (٢) استمارة البحث الميدانى ١٢٣

الباب الثالث ١٣٤

الادخار العام فى مصر

تطوره والعوامل المؤثرة عليه

تمهيد ١٣٥

الفصل الأول: المفاهيم والمكونات والمحددات ١٣٦

١-١- مفهوم الادخار العام ١٣٦

١-٢- عناصر الموازنة العامة الجارية ١٣٨

١-٣- مكونات ادخار الموازنة ١٤٢

١-٤- العوامل الرئيسية المؤثرة على الادخار العام ١٤٤

الفصل الثانى: تطور الادخار العام فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨١/٨٠ ١٤٦

الفصل الثالث: تطور الادخار العام فى الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٩٥/٩٤ ١٥٤

٣-١- ادخار الموازنة العامة ١٥٤

٣-٢- الادخار العام فى الموازنات الفرعية الجارية ١٧٢

٣-٣- ادخار شركات وهيئات القطاع العام ١٨٣

الخلاصة ١٨٩

هوامش ومراجع الباب الثالث ١٩٥

الباب الرابع ١٩٩

الاستثمار المالى كشكل من أشكال الادخار فى مصر

تمهيد ٢٠٠

الفصل الأول: الودائع والأوعية الادخارية بالجهاز المصرفى ٢٠٢

١-١- نمط الايداع ٢٠٣

١-٢- عملة الايداع ٢٠٥

١-٣- القطاعات المودعة ٢٠٧

١-٤- الودائع المتاحة للاستثمار ٢١٠

الفصل الثانى: شهادات استثمار البنك الأهلى المصرى كشكل من أشكال الادخار العائلى ٢١٧

٢-١- طبيعة الشهادات وأنواعها ٢١٨

٢-٢- العلاقة بين المكتتبين والبنك الأهلى المصرى ٢١٩

٢-٣- العلاقة بين البنك والدولة ٢١٩

٢-٤- سياسات تشجيع الاكتتاب فى شهادات الاستثمار ٢١٩

٢-٥- تطور سلوك المدخر حيال شهادات الاستثمار ٢٢٣

الفصل الثالث: أدوات الاستثمار المالى الأخرى ٢٣٠

٣-١- أذون وسندات الخزانة ٢٣٠

٣-٢- سوق الأوراق المالية ٢٣٣

٣-٣- صناديق الاستثمار ٢٣٧

الخلاصة ٢٤٠

هوامش ومراجع الباب الرابع ٢٤٢

خاتمة عامة ٢٤٥

مقدمة عامة

يؤكد الفكر الاقتصادى، كما تؤكد خبرات التنمية، سواء فى الدول الصناعية المتقدمة أم فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع، أن الادخار أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادى، وأن تحقيق معدلات مرتفعة للادخار كان أحد العوامل الرئيسية المفسرة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادى فى هذه الدول.

ومن الملاحظ على الصعيد المصرى أن معدل الادخار قد شهد تدهوراً ملحوظاً فى الثمانينات وفى النصف الأول من التسعينات. ومن المرجح أن هذه الظاهرة ليست منقطعة الصلة بالتدهور الذى لحق بمعدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادى فى مصر، وأنها قد ضاعفت من حدة الانكماش الذى صاحب تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى منذ أوائل التسعينات.

لقد أصبح تنشيط النمو الاقتصادى فى مصر مطلباً ملحاً من عدة زوايا. أولها: احتدام مشكلة البطالة وتفاقم آثارها الاجتماعية. ولايخفى أن العلاج الجذرى لهذه المشكلة هو توسيع الطاقات الانتاجية، أى زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادى. وثانيها: تزايد الاهتمام بالتنمية البشرية. ومن المعروف أن أحد المقومات الرئيسية للتنمية البشرية هو النمو الاقتصادى. وثالثها: أن انعاش النمو الاقتصادى هو أحد الأهداف المعلنة للمرحلة الثانية من برنامج التثبيت والتكيف الذى تطبقه الحكومة المصرية.

وبالنظر إلى الصلة القوية بين النمو الاقتصادى والادخار، فان أحد المفاتيح المهمة لتنشيط النمو الاقتصادى فى مصر هو العمل بشتى السبل على زيادة المدخرات الوطنية. ولاشك أن التوصل إلى سياسات ناجعة لزيادة المدخرات الوطنية يقتضى أول مايقتضى الإحاطة الجيدة بمحددات الادخار، والفهم الدقيق لعملية تكوين المدخرات فى القطاعين العام والخاص. وهذا هو ماسوف يسعى هذا البحث إلى تحقيقه.

وينقسم البحث إلى أربعة أبواب. الباب الأول منها يتناول تفسير السلوك الادخارى فى مصر، انطلاقاً من عرض سريع للدراسات السابقة عن الادخار فى الدول النامية بوجه عام وفى مصر بوجه خاص، واستناداً إلى نموذج اقتصاد قياسى لتقدير معادلات الادخار فى القطاعات المختلفة (عائلى – عام – حكومى)، ولتحليل الأهمية النسبية للعوامل المحددة للادخار ومدى حساسيته للصدمات الخارجية. ويبحث الباب الثانى فى الإدخار العائلى من خلال تحليل السلوك الادخارى لعينة صغيرة من المصريين. ويتناول الباب الثالث الادخار العام متمثلاً فى الادخار الحكومى (ادخار الموازنة العامة وادخار الموازنات الفرعية) وادخار شركات وهيئات القطاع العام. أما الباب الرابع – والأخير – من البحث فهو يتعرض للاستثمار المالى (الودائع والأوعية الادخارية المصرفية – شهادات الاستثمار – أذون الخزانة – الأوراق المالية – صناديق الاستثمار) وذلك باعتباره شكلاً من أشكال الادخار فى مصر. وينتهى البحث بخاتمة تلخص أهم نتائجه.

الباب الأول *

تفسير السلوك الادخارى فى مصر

دراسة قياسية للفترة ١٩٧٤-١٩٩٢

* أعدت هذا الباب أ.د. سهير أبو العينين ، المستشارة بمركز التخطيط العام بمعهد التخطيط القومى.

تمهيد

ثمة أهمية كبيرة لدراسة الادخار فى مصر، وبخاصة فى الظروف الراهنة. فقد تعرض الاقتصاد المصرى منذ أوائل الثمانينات لانخفاض معدلات النمو نتيجة انخفاض الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة، حيث اقترن تراجع معدلات الادخار المحلية بانخفاض تدفق المنح والقروض وبصفة خاصة من مؤسسات التمويل الدولية. والواقع أن التجارب السابقة توضح خطورة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية وذلك لعدم استقرار هذه المصادر وحساسيتها لأية ظروف سياسية طارئة، و تبين أن أفضل بدائل التنمية هو ذلك البديل الذى تقوم فيه التنمية اعتماداً على القدرات المحلية، وذلك لما يؤدى إليه هذا المنهج من تأكيد استقلال الارادة السياسية وتمتع الشعب بأكبر قدر من ثمار التنمية.

وهكذا فإنه رغم مايبدو حاليا من جهود مكثفة تبذلها الحكومة المصرية من أجل اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أنه من الخطورة الاعتماد على انتظار تدفق هذه الأموال لتقوم بالدور الرئيسى فى تمويل الاستثمارات فى مصر. وانما يجب السعى إلى تنمية المدخرات المحلية وتعبئتها من أجل الانطلاق إلى معدلات أعلى للتنمية اعتماداً على القدرات المحلية بالدرجة الأولى.

وبالرغم من أهمية الدراسات التحليلية النظرية للادخار من حيث تحليل اتجاهات تطوره ومحدداته، إلا أنها لاتكفى وحدها لتحليل السلوك الادخارى وتفهم العوامل المحددة واتجاهات تأثيرها. ومن هنا أهمية التحليل الكمى فى هذا المجال، حيث يمكن تدقيق المعلومات واختبار الفروض حول أهم العوامل المحددة للادخار، وذلك تمهيداً للاسترشاد بنتائج هذه الدراسات فى رسم السياسات المطلوبة.

وتحاول الدراسة المقدمة فى هذا الباب أن تخطو خطوة فى طريق التحليل الكمى للسلوك الادخارى فى مصر. وسعيا لتحقيق هذا الهدف تستعرض الدراسة فى الفصل الأول الدراسات التطبيقية السابقة فى الدول النامية وفى مصر للتعرف على أهم نتائج هذه الدراسات. ثم تقدم فى الفصل الثانى منهجاً مقترحاً يأخذ اتجاها جديداً فى دراسة الادخار فى مصر، كما تعرض احتياجات هذا المنهج من البيانات ومدى توافرها فى مصر. وتعرض فى الفصل الثالث نتائج تطبيق النموذج والأهمية النسبية للعوامل المحددة للادخار فى مصر ومدى حساسيته للصدمات الخارجية.

الفصل الأول

استعراض بعض الدراسات السابقة لقياس دالة الادخار

مع التركيز على الدول النامية ومصر

١-١ أهم الفروض النظرية المفسرة للعوامل المحددة للادخار ونتائج اختبارها فى الدول النامية

يعد معدل الادخار أحد مؤشرات الأداء الرئيسية من وجهة نظر التنمية الاقتصادية. وقد اصطدمت سياسات تشجيع الادخار فى العقود الماضية بنقص المعلومات حول طبيعة دالة الادخار فى الدول النامية. وكالمعتاد فقد طور الفكر الاقتصادى فى الدول الغربية الكثير من الفروض حول الادخار وتفسير السلوك الادخارى . وبطبيعة الحال فقد اشتقت هذه الفروض أساساً من الأدبيات المرتبطة باقتصاديات هذه الدول. ومن جهة أخرى أدت مشكلة عدم توافر بيانات كافية وجديرة بالثقة فى الدول النامية الى صعوبات كثيرة فى مجال اختبار هذه الفروض والحصول على نتائج مقبولة.

وقد ارتكزت الدراسات الخاصة بصياغة وقياس دالة الادخار على محورين أساسيين: ١) علاقة الادخار بالدخل، ٢) تحديد واختبار المتغيرات الأخرى التى تؤثر فى السلوك الادخارى.

(١-١-١) الادخار والدخل:

فيما يتعلق بعلاقة الادخار بالدخل نجد أنه مع ظهور نظريات كينز أصبحت دالة الاستهلاك الكينزية هى الأساس الذى تستند إليه معظم النظريات السائدة فى الفكر الاقتصادى المعاصر والخاصة بتفسير السلوك الادخارى، وان كانت قد طرأت عدة تعديلات على مفاهيم الدخل المحددة للسلوك الادخارى فى نظرية كينز. وقد خضعت هذه النظريات لمحاولات اختبار مدى صحتها فى الدول النامية – فضلا عن الدول المتقدمة – باستخدام أساليب احصائية ورياضية مختلفة.

أ) دوال الادخار الكينزية:

اعتبر كينز أن الدخل الجارى هو المحدد الأساسى للاستهلاك ومن ثم الادخار. وتعد الدالة الخطية هى أكثر الدوال شيوعاً للتعبير عن العلاقة بين الادخار المحلى الاجمالى والناتج المحلى الاجمالى والتى تتميز بثبات الميل الحدى للادخار.

ورغم شيوع هذه الصياغة الرياضية فقد تم استخدام بدائل أخرى تتمثل فى الصياغة اللوغاريتمية للمتغيرات محل البحث.

وتؤكد نتائج اختبار هذه النظرية في معظم الدراسات التطبيقية في الدول النامية العلاقة الموجبة بين الادخار والدخل الجارى، كما تظهر أيضا نتائج هذه الدراسات اتجاه نسب الادخار الى الدخل للزيادة مع ارتفاع متوسط دخل الفرد وأن الميل الحدى للادخار في الدول الغنية أكبر منه في الدول الفقيرة. ومع ذلك فإن هذه الدراسات أثبتت أيضا أن مثل هذا الاتجاه لايكفى فى حد ذاته لصياغة دالة للادخار ترتبط بمتوسط دخل الفرد كمتغير وحيد يفسر السلوك الادخارى(١).

العلاقة بين مكونات الادخار القومى والدخل الجارى:

رغم محدودية البيانات ومشكلات المقارنة فيما بين الدول قامت دراسات عديدة لاختبار العلاقة بين الادخار الخاص والدخل الخاص (متضمنا دخل قطاع الاعمال الخاص)، وكذلك العلاقة بين الادخار الشخصى ومتوسط الدخل المتاح، وتظهر هذه الدراسات أن الأهمية النسبية للادخار الشخصى ضئيلة فى جملة الادخار المحلى فى الدول ذات الدخل المنخفض مقارنة بالدول الغنية. وقد تراوحت الاساليب المستخدمة فى هذه الدراسات بين تحليل مؤشرات ونسب وبين أساليب الانحدار الخطى والمربعات الصغرى باستخدام بيانات مقطعية أو سلاسل زمنية أو كلاهما. ورغم أن معظم الدراسات تؤكد العلاقة الموجبة بين الادخار الشخصى أو العائلى والدخل، فإن عدداً غير قليل من الدراسات أثبت أن هذه العلاقة غير معنوية (٢).

كما قامت دراسات أخرى بتحليل العلاقة بين الادخار والدخل من مصادر مختلفة، وتمثلت أهم نتائج هذه الدراسات فى وجود فروق ملحوظة بين الادخار من الدخل الناتج عن العمل والدخل الناتج عن مصادر أخرى غير العمل، وكذلك فروق فى الميل للادخار بين الريف والحضر، حيث يزيد هذا الميل فى الحضر عنه فى الريف. وقد أدى ذلك إلى ظهور فروض تتبنى فكرة أن توزيع الدخل لصالح الأرباح (ضد الأجور) يؤدى إلى زيادة معدل الادخار.

ب) دوال الادخار غير الكينزية

رغم انتشار دوال الادخار الكينزية فقد طورت الدول الأخرى بدائل أخرى أهمها:

١- نظرية الدخل الدائم لفريدمان

٢- تظرية دورة الحياة لمود ليانى

٣- نظرية الدخل النسبى لدوزنبرى ونظريات المؤسسيين.

وترفض هذه النظريات دالة الادخار الكينزية وتدخل فكرة الزمن ودور المؤسسات فى تحليل العلاقة بين الادخار والدخل، وذلك على النحو التالى:

١- نظرية الدخل الدائم

يلاحظ أن هناك تنوعاً فى الصياغة الرياضية لدالة الادخار وفقا لهذه النظرية. وأبسط شكل لهذه الدوال يتمثل فى دالة خطية تربط الادخار الجارى بكل من الدخل الدائم والدخل المؤقت لنفس السنة.

ويتمثل الدخل الدائم فى الدخل المتوقع فى خلال فترة زمنية طويلة، أما الدخل المؤقت فهو الفرق بين الدخل الدائم والدخل الحالى. ومن الناحية العملية يتم التعبير عن الدخل الدائم على أساس متوسط متحرك للدخل يغطى من سنتين لأربع سنوات.

وتركز الدراسات التطبيقية على تحليل ومقارنة الميل للادخار من كل من الدخل الدائم والدخل المؤقت، حيث يفترض فريدمان أن الدخل المؤقت يخصص كله تقريباً للادخار، على اعتبار أن الفرد يفضل نمطاً مستقراً للاستهلاك عبر الزمن، أى أن السلوك السابق يحدد الانفاق الاستهلاكى الحالى(٣).

وتؤكد نسبة كبيرة من الدراسات التى أجريت على الدول النامية نظرية الدخل الدائم لفريدمان. ومع ذلك هناك دراسات أجريت على الأرجنتين والهند أظهرت أن الميل للادخار من الدخل المؤقت أقل من الميل للادخار من الدخل الدائم.

وفى دراسات أخرى لاختبار هذه النظرية تم استخدام صياغة رياضية مختلفة لدالة الادخار حيث تم ادخال متغيرات تعبر عن حيازة الأصول ومعدل نمو الدخل(٤).

العلاقة بين الادخار والأصول:

تتلخص فكرة تضمين الأصول فى دالة الادخار فى النظر للادخار على انه وسيلة لتحقيق حجم معين مرغوب فيه من الأصول على مدى فترة زمنية طويلة لتحقيق أغراض ودوافع مختلفة، وبحيث يمثل الادخار الجارى عملية تصحيح مستمرة لحجم الأصول بهدف سد الفجوة بين الحجم المرغوب فيه والحجم الحالى من الأصول.

وتعد الأصول دالة فى الدخل الدائم والدخل المؤقت الجارى باعتبارها دالة خطية فى الدخل الدائم والدخل المؤقت الجارى وحجم الأصول فى السنة السابقة، ويفترض أن تكون العلاقة عكسية بين الادخار وبين الأصول.

ونظراً لعدم توافر البيانات اللازمة لاختبار مثل هذه الدالة فى الدول النامية قامت بعض الدراسات بالبحث عن بديل للمتغير الخاص بالأصول. فقد جرى مثلاً تقدير نصيب الفرد من الادخار العائلى كدالة فى

الادخار فى العام السابق ونصيب الفرد من الدخل المؤقت الجارى. وأظهرت هذه الدراسات التى أجريت باستخدام بيانات مقطعية عن عدد من الدول النامية أن الادخار فى هذه الدول يعتمد بدرجة كبيرة على السلوك الادخارى السابق وأنه مستقر الى حد ما خلال الزمن(٥).

العلاقة بين معدل الادخار ومعدل النمو فى الدخل

يتمثل أحد تطبيقات نظرية الدخل الدائم فى أن معدل الادخار يرتبط بمعدل نمو الدخل. وقام عدد من الدراسات باختبار هذه العلاقة بواسطة دالة تربط بين معدل الادخار وكل من معدل نمو الدخل والدخل المؤقت. وقد أظهرت هذه الدراسات أيضا أن النمو التدريجى فى مستوى الدخل الكلى أو الفردى يؤثر فى معدل الادخار تأثيراً موجبا طفيفا، ولكن الزيادة فى معدل نمو الدخل تؤدى إلى تأثير موجب ملموس فى نسب الادخار.

٣- نظرية دورة الحياة

تفترض هذه النظرية أن الفرد يحاول توزيع استهلاكه خلال حياته بشكل منتظم إلى حد ما وذلك بالقيام بعملية تراكم للمدخرات خلال سنوات عمره التى يحصل فيها على دخل للمحافظة على مستوى استهلاكه فى سنوات التقاعد، وبحيث يعمل على تعظيم المنفعة التى يحصل عليها من الاستهلاك – خلال مراحل حياته المختلفة. وفى مجال التطبيق العملى تثير هذه النظرية مسألتين:

(أ) هل يمكن ملاحظة أو اختبار دالة للسلوك الادخارى ترتبط فقط بالعمر؟

(ب) إلى أى مدى تؤثر نسبة الاعالة فى الادخار؟

ويتم اختبار هذه النظرية بتقدير دالة خطية للاستهلاك تفرق بين مراحل عمر رب العائلة، وتركز هذه الدالة على العائلة وليس على الفرد. وتتمثل أهم متغيراتها فى استهلاك العائلة، الدخل الجارى للعائلة، الدخل المؤقت للعائلة، عمر رب العائلة.

وقد أظهرت الدراسات التى تعتمد على بيانات مقطعية أن الميل للاستهلاك من الدخل المؤقت يزيد مع تقدم العمر(٦). أى أن الميل للادخار من الدخل المؤقت يقل مع زيادة عمر رب العائلة.

وفيما يتعلق بدراسة تأثير نسبة الاعالة على الادخار فإنه يتم بادخال متغير نسبة الاعالة (وتمثل نسبة عدد السكان فى فئات العمر ماقبل سن العمل ومابعد سن المعاش إلى عدد السكان فى سن العمل) فى دالة الادخار المحلى الاجمالى باستخدام دوال انحدار خطية لوغاريتمية وباستخدام بيانات مقطعية عن عدد من الدول بعضها متقدم وبعضها نام.

وقد أظهرت الدراسات معاملات سالبة لمتغيرات نسبة الاعالة، وأن ارتباط الادخار بهذا المتغير أقوى بكثير فى الدول النامية منه فى الدول المتقدمة. ومع ذلك فقد أظهرت بعض الدراسات أيضا أن نسبة الاعالة غير معنوية فى دالة الادخار فى بعض الدول الأكثر فقراً(٧).

وتستند النظريات السابقة للدخل الدائم ودورة الحياة على نظرية رأس المال لايرفينج فيشر، والتى تعد أحد الأسس الرئيسية لمعظم الأدب الاقتصادى عن دوال الادخار بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث يؤكد فيشر الفرض القائل بأن الاستهلاك هو الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادى، ويفترض أن الأفراد عندهم تيارات دخل ثابتة ومعلومة وأنهم يعيدوا تنظيم هذه التيارات الدخلية بالاقراض والاقتراض للحصول على تيار أمثل للاستهلاك وفقا لتفضيلاتهم. ويمثل الادخار الاجمالى الناتج المتبقى من عملية الأمثلية(٨). وتتمثل الخلاصة التجريبية الأساسية لهذه النظرية فى أن الدخل الجارى لايؤثر وحده فى الاستهلاك وانما أيضا الحجم والمسار الزمنى للدخل فى كل السنوات. ويتمثل المظهر العام الضمنى لنظرية فيشر فى أنها تهمل دور المؤسسات حيث يأخذ الفرد قراراته على أساس تفضيلات ثابتة وقيود خارجية.

وقد ظهرت نظريات أخرى للادخار ترفض الفروض السابقة وتأخذ اتجاهاً مختلفاً، ومن أهم هذه النظريات نظرية الدخل النسبى لدوزنبرى، ونظريات المؤسسين، وأهمهم فيبلن وجالبريث، عن الادخار. وسوف نقدم نبذة عن كل من هذين النوعين من النظريات فى القسم التالى من الدراسة.

٣- نظرية الدخل النسبى ونظريات المؤسسين من الادخار

تربط نظرية الدخل النسبى الادخار الجارى بنسبة أعلى دخل فى الفترة السابقة الى الدخل الحالى. وتفترض هذه النظرية أنه يجب تحليل الاستهلاك والادخار فى اطار اجتماعى لبحث مدى تأثير العادات الاستهلاكية السابقة للفرد وكذلك العادات الاستهلاكية للفئات الاجتماعية المختلفة وأثر المحاكاة، وكل هذه العوامل تؤدى الى بطآلة الاستجابة للتغيرات فى الدخل على المدى القصير، مما يشكل فى نظر دوزنبرى نوعا من عدم الرشادة فى الاستهلاك.

وتعالج نظرية الدخل النسبى أثر المحاكاة بتضمينه فى دالة المنفعة بدلاً من معالجته على أنه انتقال للدالة ذاتها. ويفترض دوزنبرى أن التفضيلات التى تعكسها دالة المنفعة تتوافق وتتقارب مع الخبرات السابقة بحيث يحدث توازن بينها فى الأجل الطويل(٩).

ومع ذلك فإن نظريات الدخل النسبى من الصعب التحقق منها تطبيقياً بشكل محدد. ولذا تجاهل معظم الباحثين امكانيات توضيحها تطبيقيا. ويدين دوزنبرى بقدر كبير من أفكاره الى فيبلن، أهم مفكرى النظريات المؤسسية فى الادخار التى تعبر عن نظريات غير تقليدية فى الادخار وتأخذ منهجا مختلفا عن منهج الدراسات النيوكلاسيكية. وترفض بصفة خاصة الصيغ الحديثة لنظرية فيشر التى تتبنى فكرة الحساب